

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٣/اتحادية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النعشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كوركيس وحسين أبو أنتمن المأتونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز/ طالب الطعن الدستوري / عبد الملك عبد الرزاق حمادي _ وكيله المحامي عمار الشاوي المميز عليه/ المطلوب الطعن ضده /قرار قاضي محكمة بداءة المدينة .

الإدعاء:

طعن وكيل المدعي/ المميز / طالب الطعن الدستوري / بعدم دستورية المادة (٧/حادي عشر/أ) من قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ مدعياً مخالفتها لإحكام المادة (٢٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وذلك إثناء النظر في الدعوى البدائية المرقمة (٥١٠/ب/٢٠١١) من قبل محكمة بداءة المدينة في البصرة وبناءً على تكليف المحكمة أقام وكيل المدعي/ المميز / دعوى بدفعه معونة إلى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محكمة بداءة المدينة بتاريخ (٢٥/٩/٢٠١٢) قررت المحكمة رفض دعوى الطعن بعدم دستورية المادة المذكورة وعدم قناعة وكيل المدعي بالقرار طعن به تمييزاً أمام هذه المحكمة بموجب لائحته التمييزية المدفوع عنها رسم التمييز في (٣٠/٩/٢٠١٢) وقررت المحكمة جعل الدعوى البدائية المنظورة مستأخرة لحين نتيجة حسم الطعن التمييزي المقدم إلى المحكمة الاتحادية العليا .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون ذلك لان البند ((حادي عشر / أ / من المادة _٧_)) من قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ المطعون بعدم دستوريتهما والتي نصت على ((إذا استملك العقار خلافاً للإجراءات القانونية فللجنة القضائية إتباع إحدى الحالتين الآتيتين : ١ _ إذا كانت الجهة المستملكة بحاجة إلى العقار فيعوض المالك الأصلي الفرق بين القيمة الحقيقية للعقار عند الاستملاك وبدل الاستملاك على أن يقوم الفرق بالذهب عند

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المعكمة الأتحادية العليا

العدد: ٨٣/أتحادية/٢٠١٢

الاستملاك وبقيمته بتاريخ الكشف الآخر ٢ _ إذا لم تكن الجهة المستملاكة بحاجة إلى العقار فيعاد للمالك الأصلي ويلزم بإعادة بدل الاستملاك مقوماً بالذهب عند الاستملاك وبقيمته بتاريخ الكشف الأخير ب _ تبين الجهة المستملاكة حاجتها للعقار خلال مدة (٦٠) يوماً وبخلافه تطبق أحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من البند أعلاه ((. يتضح من تدقيق النص المتقدم من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ بأنه رسم للجنة القضائية كيفية الحكم بالتعويض والطريقة الواجب إتباعها لغرض الوصول إلى التعويض ولم يحرم المستملاك منه من التعويض لذا فإن نص البند (حادي عشر / أ من المادة ٧_) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ قانون هيئة دعوى الملكية جاء متفقاً مع أحكام المادة (٢٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وليس متعارضاً لها ويكون القرار المميز إذ قضى برفض الدفع المثار بعدم دستورية النص المتقدم قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٤/١٢/٢٠١٢ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو النمن